بكين: أمريكا «تتلاعب» بتقرير الترسانة النووية

«البنتاغون» : الصين تسعى للحصول على 1000 رأس نووي

«وكالات» : توسع الصين ترسانتها النووية بشكل أسرع بكثير مما كان متوقعاً، وفق تقرير صدر الأربعاء، عن البنتاغون، قدر أن بكين يمكنها إطلاق صواريخ بالستية برؤوس نووية من البر، والبحر، والجو.

وأشار التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية عن القدرات العسكرية للصين، إلى أن «تسريع التوسع النووي للصين قد يسمح لها بامتلاك 700 رأس نووية بحلول 2027».

ومن المرجح أن تسعى بكين لامتلاك ما لا يقل عن ألف رأس نووية بحلول 2030، «وهو أعلى من الوتيرة والعدد المقدر في 2020».

وفي التقرير السابق إلى الكونغرس والمنشور في 1 سبتمبر 2020، قدرت وزارة الدفاع الأمريكية أن للصين «نحو 200» رأس حربية نووية، لكنها قدرت أن العدد سيتضاعف في السنوات العشر المقبلة.

ومع 700 رأس نووية بحلول 2027 وألف بحلول 2030، تظهر توقعات الجيش الأمريكي تسارعاً قوياً جداً لنشاطات بكين النووية.

وحسب التقرير، من المرجح أن الصين أنشأت «ثالوثاً نووياً» ناشئاً، أي قدرة على إطلاق صواريخ بالستية نووية من البحر، والأرض، والجو.

وللتوصل إلى هذه الأرقام، استند معدو التقرير إلى تصريحات مسؤولين صينيين في وسائل إعلام رسمية، وإلى صور التقطتها أقمار اصطناعية تظهر إنشاء عدد كبير من المستودعات النووية، كما قال مسؤول بارز في وزارة الدفاع للصحافة، عند تقديمه التقرير الذي ينشر جزء منه فقط ويصنف الجزء المتبقي سرياً للغاية.

وقال المسؤول الذي طلب حجب هويته، إن الإطلاق يشمل صواريخ بالستية من غواصات و من قاذفات بالإضافة إلى «قوة الصواريخ المتنقلة» التي تسمح بإطلاق صواريخ من شاحنات.

من جهة أخرى رأت الصين الخميس «تلاعبا» من قبل الولايات المتحدة بعد نشر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) تقريرا يشير إلى تسارع أكبر من المتوقع للبرنامج النووي الصيني.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ وبلين إن التقرير الأمريكي «مليء بالأحكام المسبقة»، متهما واشنطن بمحاولة «التركيز» على فرضية التهديد الصيني.

من جهة أخرى قالت وزارة الخارجية الصينية أمس الخميس، إنه ينبغي ألا ترسل أوروبا إشارات خاطئة إلى القوى الانفصالية في تايوان وإلا فإنها تخاطر بإلحاق ضرر بالعلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي.

جاء ذلك بعد اجتماع وفد من البرلمان الأوروبي مع الرئيسة التايوانية تساي إينج وين.

وذكر المتحدث باسم الوزارة وانغ ون بين في إفادة صحافية أن على الجانب الأوروبي إصلاح هذا الخطأ.

ويزور أول وفد رسمي من برلمان الاتحاد الأوروبي تايوان التي تعتبرها الصين جزءا من أراضيها ولم تستبعد استخدام القوة للسيطرة عليها.

من ناحية أخرى قال أول وفد رسمي للبرلمان الأوروبي إلى تايوان أمس الخميس، إن الجزيرة المعزولة دبلوماسياً ليست وحدها، ودعا إلى اتخاذ إجراءات أكثر جرأة لتعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتايوان في الوقت الذي تواجه فيه تايبه ضغطاً متنامياً من بكين.

وتحرص تايوان، التي ليس لها علاقات دبلوماسية رسمية مع أي بلد أوروبي باستثناء الفاتيكان، على تعزيز العلاقات مع أعضاء الاتحاد الأوروبي.

وتأتي زيارة الوفد في وقت تكثف فيه الصين الضغط العسكري، بما يشمل مهام متكررة للطائرات الحربية قرب تايوان، التي تعتبرها بكين إقليماً تابعاً لها ولم تستبعد استعادتها بالقوة.

وقال رافاييل جلوكسمان العضو الفرنسي بالبرلمان الأوروبي لرئيسة تايوان تساي إينج وين في اجتماع أذيع في بث حي عبر فيس بوك: «أتينا إلى هنا برسالة بسيطة جدا وواضحة جدا: أنتم لستم وحدكم. أوروبا تقف معكم».

وأضاف جلوكسمان الذي يرأس الوفد «ينبغي اعتبار زيارتنا خطوة أولى مهمة، لكن نحتاج بعد ذلك إلى جدول أعمال محدد للغاية لاجتماعات رفيعة المستوى وخطوات محددة عالية المستوى معاً لبناء علاقات أقوى بكثير بين الاتحاد الأوروبي وتايوان».

وتستمر الزيارة ثلاثة أيام ونظمتها لجنة بالبرلمان الأوروبي معنية بالتعامل مع التدخل الخارجي في العمليات الديمقراطية.

وحذرت تساي من تزايد الجهود الصينية لكسب نفوذ في تايوان، وطالبت الأجهزة الأمنية بالتصدي لمساعي الاختراق.

وقالت للوفد في المكتب الرئاسي: «نأمل في إقامة تحالف ديمقراطي ضد التضليل، نعتقد أنه يمكن لتايوان والاتحاد الأوروبي بالتأكيد مواصلة تعزيز شراكتنا في كل المجالات».

وتحجم معظم الدول عن استضافة وزراء من تايوان أو إرسال مسؤولين كبار إليها خوفاً من رد الصين.

صواريخ بالستية برؤوس نووية

إيران تعلن العودة للمفاوضات النووية في 29 نوفمبر

نائب وزير الخارجية الإيراني علي باقري

طهران – «وكالات» : أعلن نائب وزير الخارجية الإيراني علي باقري الأربعاء، استئناف المباحثات على إحياء الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني، والمعلقة منذ يونيو في 29 نوفمبر في فيينا.

وقال باقري، وهو كبير المفاوضين الإيرانيين، عبر تويتر: «خلال اتصال هاتفي مع الدبلوماسي الأوروبي إنريكي مورا، اتفقنا على بداية المباحثات لرفع الحظر الظالم وغير الإنساني في 29 نوفمبر في فيينا».

أمريكا تختبر محركاً صاروخياً.. بنجاح

واشنطن – «وكالات» : قالت البحرية الأمريكية إن «وزارة الدفاع (البنتاغون) اختبرت بنجاح محركاً صاروخياً معززا، الخميس، جرى تصميمه لتشغيل مركبة إطلاق ترفع سلاحاً تفوق سرعته سرعة الصوت إلى مستويات عليا في الجو».

وتكثف الولايات المتحدة وخصومها العالميون جهودهم لصنع أسلحة تفوق سرعة الصوت وهي الجيل التالي من الأسلحة الذي يحرم الخصوم من الوقت اللازم لرد الفعل.

ويأمل متعاقدون عسكريون في الاستفادة من ذلك عندما يصنعون الأسلحة ويطورون آليات جديدة للرصد وإلحاق الهزيمة بالأعداء.

ستستخدم أجهزة الجيش الأمريكي الصاروخ الشائع الأسرع من الصوت كأساس لتطوير أنظمة أسلحة منفصلة وقاذفات مصممة للإطلاق من البحر أو البر.

وسيتألف الصاروخ في المرحلة الأولى من محرك الصاروخ الصلب الخاص بالمرحلة الأولى كجزء من معزز صاروخي جديد مدمج مع رأس الصاروخ الأسرع من الصوت.

وتسمح أنظمة التحكم في التوجيه لمحركات الصواريخ بأن تكون قادرة على المناورة أثناء الطيران.

فرنسا تعتزم اتخاذ تدابير إذا لم تحترم بريطانيا اتفاقاً للصيد بعد «بريكست»

المتحدث باسم الحكومة الفرنسية غابرييل أتال

باريس – «وكالات» : صرح المتحدث باسم الحكومة الفرنسية غابرييل أتال، أمس الخميس، بأن فرنسا لديها إجراءات تدقيق سوف يتم تطبيقها إذا لم تحترم المملكة المتحدة اتفاقا بشأن صيد الأسماك ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست).

ووفقا لوكالة «بلومبرغ» للأنباء، قال المتحدث: «سوف يتضح الأمر في الأيام المقبلة»، مشيراً إلى محادثات جرت أمس الخميس واليوم الجمعة بين البلدين والاتحاد الأوروبي.

كما قال أتال: «نريد إحراز تقدم، لدينا إجراءات مطروحة على الطاولة، ومن الواضح أنها سوف تطرح إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق».

ومن المقرر أن يلتقي الوزير البريطاني لشؤون الخروج من الاتحاد الأوروبي ديفيد فروست مع وزير الدولة الفرنسي للشؤون الأوروبية كليمنت بون أمس الخميس في باريس.

جنود ماليون يطلقون النار على جنود ألمان من قوات حفظ السلام

جنديان ألمانيان في مالي

«وكالات» : فتح جنود من الجيش المالي النار على جنود ألمان من قوات حفظ السلام ببعثة الأمم المتحدة في مالي عند أطراف معسكر كامب كاستور في مدينة غاو، شمال شرق البلاد.

وأعلن متحدث باسم قيادة عمليات الجيش الألماني في مدينة بوتسدام الأربعاء، القصف في الليلة الماضية، مشيراً إلى أنه لم يسفر عن إصابات.

وأضاف المتحدث أن الحادثة وقعت بالقرب من المعسكر مباشرة.

ولم يصدر توضيح بعد عن إطلاق النار، وأجرت قيادة العمليات اتصالاً بالقوات المسلحة المالية للتحقيق في الواقعة.

يذكر أن جنود الجيش الذين أرسلتهم ألمانيا إلى مالي، يتمركزون في معسكر كامب كاستور.

وتتولى ألمانيا قيادة مهمة الاتحاد الأوروبي لتدريب الجيش في مالي منذ يوليو الماضي.

وتهدف المهمة السارية منذ 2013 إلى دعم قوات مالي بتقديم المشورة والتدريب أيضاً، للتصدي لأي تهديدات من جماعات إرهابية في البلاد.

«الجنائية الدولية» تحقق في انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان في فنزويلا

الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو ومدعي عام الجنائية الدولية كريم خان

«وكالات» : ستفتح المحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً في انتهاكات لحقوق الإنسان قد تكون حدثت خلال قمع التظاهرات ضد السلطة في 2017، كما أفادت مذكرة وقعها في كراكاس الأربعاء مدعي عام المحكمة كريم خان والرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو.

وقال النص الذي تلي عبر التلفزيون الوطني إن «المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أنهى التحقيق الأولي للوضع في فنزويلا، وقرر أن يفتح تحقيقاً لإثبات الحقيقة»، مؤكداً أن «الجرائم الخطيرة المرتكبة يجب ألا تبقى بلا عقاب».

وقال المدعي العام الذي كان يقف إلى جانب الرئيس نيكولاس مادورو في القصر الرئاسي في كراكاس: «مع انتقالنا إلى هذه المرحلة الجديدة من التحقيق الأولي أطلب من الجميع إعطاء فريقي المساحة الضرورية لعمله».

وأضاف خان الذي وصل إلى كراكاس الأحد أن «التحقيق الأولي الذي بدأ منذ 2018 هو مرحلة تصفية للمعلومات».

وأكد أنه «بينما ننتقل إلى مرحلة جديدة نحن ملتزمون العمل بتعاون وبشكل مستقل».

وأضاف «لسنا سياسيين بل نسترشد بمبادئ المساواة ودولة القانون».

من جهته، أعلن الرئيس مادورو أن «المدعي العام قرر الانتقال إلى المرحلة التالية للبحث عن الحقيقة»، وأضاف «نحترم قراره وإن كنا لا نشاطره ذلك».

وتشير كراكاس في المذكرة التي وقعها مادورو وخان إلى أن «جمهورية فنزويلا البوليفارية تعتبر أن شروط الانتقال من المرحلة الأولية إلى مرحلة تحقيق لم تستوف»، وأنها «تعتبر أن التحقيقات يجب أن تتم في البلد من قبل المؤسسات الوطنية القائمة فيها».

أوضحت المذكرة أنه «لا يوجد مشتبه به» في هذه المرحلة.

وكتب زعيم المعارضة خوان غوايدو في تغريدة على تويتر «فتح تحقيق رسمي في جرائم ضد الإنسانية من قبل المحكمة الجنائية الدولية يشكل دفاعا عن الحق في العدالة الذي حرم منه الضحايا وأقاربهم».

وفي 2018، فتح مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقا أوليا في انتهاكات مفترضة لحقوق الإنسان من قبل الحكومة، خصوصاً بسبب القمع العنيف للاحتجاجات المناهضة للحكومة في 2017 التي قتل خلالها نحو مئة شخص.

وقالت المدعية العامة للمحكمة حينذاك، فاتو بن سودا إن هناك «أساساً منطقياً» للاعتقاد بأن جرائم ضد الإنسانية ارتكبت، مشيرة إلى «تقاعس» السلطات الفنزويلية عن التحقيق.

وكان القضاء الفنزويلي اتهم ودان مسؤولين في قوات حفظ النظام واصدار عليهم أحكام لقتلهم متظاهرين خلال احتجاجات 2017، لكن معارضي الحكومة يعتقدون أن هذه الإجراءات لم تتخذ إلا لتجنب محاكمة في المحكمة الجنائية الدولية.

وتظاهرت عائلات شبان قتلوا خلال الاحتجاجات أو أقارب سجناء خلال الأيام الثلاثة الماضية مطالبة بلقاء مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية.

وقالت إلفيرا بيرناليت والدة خوان بابلو بيرناليت الذي توفي بعد أن أصيب بقنبلة لغاز مسيل للدموع في صدره «هنا، يواصلون ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، ونحن أصوات أبنائنا».

وتحقق المحكمة الجنائية الدولية التي تتخذ في لاهاي مقرا لها وتحاكم في حال الضرورة، المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم التي تؤثر على المجتمع الدولي بأسره، من الإبادة الجماعية إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، عندما تكون المحاكم الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في القيام بذلك.